

ويعتبر علي المذهب فان وجب ثواب فهو قيمة الطهور
 في الدار فان لم يشبهه فله الرجوع ولو وهب بشرط
 ثواب معلوم فلا يظهر صحة العقد ويكون بيعا علي
 الصبي او مجهول فالذهب بطلانه ولو بعث هدية
 وطرف فان لم تجر العادة برده كقصة تمر فهو هدية ايمننا
 والافلا ويحرم استعماله الا في كل الهدية منه ان اقتضت العادة
كان النقطة يستحب التناط
 لو اثنى ما دة نفسه وقيل يجب ولا يستحب لقبير
 واثنى ويجوز له في الاصح ويكره الفاسق والمذهب انه
 لا يجب الا لشهاد علي التناط وانما يصح التناط الفاسق
 والصبي والذي في حجة الاسلام ثم الاظهر انه ينزع عن
 الفاسق ويوضع عند عدل وانه لا يعتمد بتعريفه
 بل يضم اليه رقيب وينزع الولي لنقطة الصبي ويعرف
 ويملكها للصبي ان اراد ذلك حيث يجوز الاقتران
 له ويضمن الولي ان قهر في اذاعه حتى تلقى في بيده

الصبي

الصبي والظاهر بطلان التناط العبد ولا يعتد
 بتعريفه ولو اذاع سيره منه كان التناط **قلت**
 المذهب صحة التناط المكاتب كناية صحيحة ومن
 بعضه حروهي له وليسيد فان كانت مهابيا فلا صاحب
 النوبة في الاظهر وكذا حكم السائر النادرين للاكساب
 والموت الارثن البنائية والله اعلم **فصل** في الحيوان
 المملوك الممتنع من معار السبع بقوة كبعير وفرس او
 بعدد وكارنب وطيور او طيران كحمام وجد بمفارقة
 فالتقاضي التناطه الحفظ وكذا الفبر في الاصح ويحرم التناط
 للملك وان وجد بقربة فالاصح جوار التناطه للملك
 وما لا يمنع منها كسائر حيوان التناطه للملك في القرية
 والمفارقة ويختبر احد من مفارقة فان شاعده فله
 وتملكه او باعه وحفظ ثمنه وعرفها ثم تملكه
 او اكله وغرم قيمته ان ظهر ملكه فان اخذ من
 العيران فله الحصلتان الاوليان الا الثالثة في الاصح